البناء المفاهيمي لمكانة المرأة في الأبحاث السوسيوديموغرافية

أ.مصلي رضوان
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة سعد دحلب، البليدة

لقد أشار "هاريت بريسر" (Harriet Presser) سنة 1997 إلى النقص والعيب اللصيقين بأغلب الأبحاث الديموغرافية المتمثل في انتشار تغييب تحليل نظم الجندر، وحذّر بشأن أهمية هذا البعد في تفسير السلوك الخصوبي للذكور والإناث. إن مصطلح نظام الجندر حسبه من أكثر المفاهيم الاجتماعية عمومية واتساعا لأنه مثلما تشير إليه "ماسون" (Mason and others, 1997)، يحتوي ويظم مركبا كليا معقدا من التفاعلات، الأدوار، الحقوق والمكانات التي تحيط بكون الشخص ذكرا مقابل كونه أنثى في مجتمع معطى أو ثقافة ما.

يكمن هدف هذا المقال في توضيح ما المراد بعبارة أو مصطلح، يعتبر عمدة ومنتهى نظام التراتب الجنوسي، ذائع وشائع الاستعمال (Much-used)، غير أنه معرف بشكل سيء (Ill-defined)، "مكانة أو وضع المرأة " (Status of women) [1].

وكجزء من هذه المهمة، ستتم مناقشة مختلف تعاريف "مكانة المرأة" والمصطلحات الملحقة بها، وإظهار مختلف أبعاد هذا المصطلح وتلخيص وإجمال الخطوط العريضة لبعض الإبهام والإشكالات المحيطة به.

1. السياق التاريخي لاستعمالات مفهوم مكانة المرأة:

حسب "ماسون" (Oppenheim Mason) [*]، كان ينظر إلى عهد قريب لموضوع مكانة المرأة في الديموغرافية كما في غيرها من فروع المعرفة الأكاديمية، كموضوع خاص أو مستقل، عوض وأكثر منه كموضوع مركزي في الاتجاه السائد لنظريات تجدد السكان (Reproductive change)، ومع أن مقالات قامت بإيراد أدوار ومكانة المرأة باكرا مثل (Ridley, 1968)، غير أن الإفادات، عموما، والمتعلقة بمحددات الخصوبة في جزئها الأكبر تجاهلت هذه المتغيرة، هذا العزل الفكري لمصطلح مكانة المرأة عن التيار السائد للفكر الديموغرافي، يعكس ولو جزئيا، الطرح الوظيفي والعائلي للنظرية التقليدية للانتقال

الديموغرافي. مثلما لخّصه "كول وآخرون"، يميل هذا الإصدار إلى التركيز على أهمية الثقل أو الإكراه الذي تمارسه الوحدة الأسرية على أفرادها أكثر من اعتنائها بما تعلق من ذلك بالأفراد فيما بينهم.[2]

وهكذا تم تجاهل النزاعات والخلافات الناجمة والقائمة بين الأزواج أو بين الآباء والأبناء حول السلطة والأدوار. وبرغم إقرار نظرية الانتقال الديموغرافي أن مشاركة المرأة في سوق الشغل يمكنها تحفيز الأزواج لتحديد خصوبتهم، غير أن هذا التأثير كان ينظر إليه أساسا باعتبار تداعيات عمل المرأة فيما يتعلق بزيادة ميزانية ودخل الأسرة، أكثر منه بالنسبة لتداعياته على تحرر المرأة من تحكم أعضاء أسرتها الرجال وتحسن مكانتها وزيادة استقلاليتها. وبالرغم من أن النظرية التقليدية للانتقال الديموغرافي تجاوزها الزمن داخل صرح الديموغرافيا، غير أن العديد من نظريات السلوك الخصوبي الحديثة مثل "الاقتصاد الجديد للأسرة" (The new home economics) تشارك وتدعم الادعاء الذي مفاده أن الأزواج رجالا ونساء يصلون إلى قرارات بدون نزاعات، وأن عمل الزوجة المكسب أو المربح هو مكون أو جزء أساسي من ميزانية الأسرة أكثر منه محدد لقوتهن ونفوذهن المنزلي أو الأسري.

إن "ماسون" لم تقل ما سبق لتعني أن كل الديموغرافيين في الماضي تجاهلوا موضوع مكانة المرأة، بالعكس، ففي بدايات الستينيات حاولت مجموعة صغيرة من التيار النسوي (Feminists) مثل (Blake, 1965 ; Ridley, 1968 ; Dixon, 1975 ; Germain, 1975) جلب الانتباه إلى أن لمكانة المرأة تداعيات ديموغرافية هامة، ومع ذلك لم يسجل هذا الموضوع دخوله ضمن تحليلات التيار السائد للفكر الديموغرافي إلا بداية الثمانينيات فقط. ومنذ ذلك الحين أصبحت مكانة المرأة والعديد من المظاهر المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين تلعب دورا هاما في نظرية "كالدويل" حول تيارات الثروة (Caldwell, 1982)، في طروحات "كاين" (Cain, 1982) حول الضمان من المخاطر (Risk insurance) والانتقال الديموغرافي، وفي أعمال "ديسون ومور" (Dyson et Moore, 1983)، "سافليو- روشفيلد" (Safilios-Rochsfield, 1980, 1982) وآخرين، وبالرغم أن مكانة المرأة لم تصبح حينها متغيرة مركزية في غالبية النظريات الديموغرافية مثلما هو الحال عليه اليوم إلا أنها على الأقل دخلت صرح أهم تيار سائد في الفكر الديموغرافي.[3]

2.تعريف مكانة المرأة وبناؤه المفاهيمي:

بالرغم من الالتفات والاهتمام المتزايد بمصطلح مكانة المرأة في الديموغرافيا غير أن مفهومه ومعناه لا يزال غير واضح، في الواقع بقدر ما تزايدت وتكاثرت الأدبيات حول مكانة المرأة، تكاثرت وتوالدت التعاريف والمصطلحات والألفاظ الملحقة بهذا الموضوع، وبناء على ذلك فإن استعراض ومراجعة مختلف الطرق التي عبرها عرّف الديموغرافيون وغيرهم من علماء الاجتماع مكانة المرأة والألفاظ الملحقة بها مثل استقلالية المرأة والبطريركية أضحى أمرا مفيدا وضروريا.[4]

إن تعريف مكانة الشخص (Le statut de l'individu) بالمعني السوسيولوجي مثلما يشير إليها "هنري مندراس" (Henri Mendras, 1967) تحمل معنى مجموع الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها الشخص، أو إعادة تشكل مواقعه داخل النظام الاجتماعي». أما حسب "بودون وبوريكو" (Boudon et Bourricaud): « إن عبارة مكانة تعين موقع شخص ما، أو ذاك الذي تشغله مجموعة في مجتمع ما، هذا الموقع له بعدان، أحدهما أفقي والآخر عمودي، نقصد بالبعد الأفقي للمكانة شبكة التواصل والتبادل (Communication et échange) الحقيقية أو الممكنة التي يقيمها الفرد مع أشخاص آخرين يتموقعون عند نفس مستواه أو بالمقابل، تلك التي يريد هؤلاء إقامتها معه، أما بالنسبة للبعد العمودي فيعني عمليات التواصل والتبادل التي يربطها مع من هم أعلى أو أسفل منه، أو نظير ذلك تلك التي يريد من هم أعلى أو أسفل منه ربطها به أو معه. يمكننا الجمع بين هاذين التوجيهين لنعرف المكانة كمجموعة من العلاقات المتساوية (Egalitaires) أو السلمية أو الرتبية التي يقيمها الشخص مع باقي أفراد مجموعته أو مجتمعه»[5].

من زاوية أخرى، إن المكانة والوضعية والمنزلة ظاهرة برزت ونتجت عن التنظيم الاجتماعي (Social organization)، من خلال إجراء عملية (process) التفريق/التمييز (differentiation) والتقييم (evaluation).[6] أكثر منه كنتاج طبيعي لأي خصائص لصيقة أو طبيعية للشخص نفسه (Zelditch 1968)، إن تحويلا مثل عملية التفريق والتقييم هذه إلى مؤسسة (جعلها عادة، قانون، نمط سلوكي) بناءً على أساس الفوارق الجنسية أقام وأنشأ نظاما معقدا ومفصلا للتفريق والتمييز حسب النوع أو الجندر، وشكل تموقعا في المنزلة والمكانة مختلفا من أجل الرجال والنساء. تمدنا الثقافة، مفهومة هنا كعلم للوجود وعلم للمعرفة (Hartsock

(1985 ، بنظام واسع يمتد إلى كل المعاني التي تبني الترتيبات الاجتماعية وتعرف وتحدد "قواعد اللعبة" التي لها تداعيات مختلفة على الرجال والنساء.

إننا لا نجد في ثنايا أدبيات الديموغرافيا الاجتماعية استعمال مفهوم مكانة المرأة فقط، مثل ما هو الأمر عند (Dixon, 1978)، ولكن أيضا "استقلالية المرأة" (Female autonomy) (Dyson et Moore, 1983)، "البطريركية" (Cain et al, 1979)، "صلابة وصرامة نظام التراتب الجنوسي أو نظام الطبقات وفق الجنس "(Rrigidity of sex statification system)، (Safilios-Rothschild, 1980)، "حقوق المرأة" (Dixon, 1975)، "أفضلية وضع الرجال" (Men's situational advantage)، (Caldwell, 1981)، وتمكين المرأة من النفوذ والسلطة (Empowerment).

كل هذه الألفاظ والتعابير ترجع، جزئيا، إلى بضع مظاهر لعدم المساواة بين الجنسين. فمثلا يوجد دائما ضمنيا، في كثير من التعاريف المتعلقة بمكانة المرأة مقارنة هذه الأخيرة بوضع الرجال وليس بمدى ابتعادها عن نموذج قيمي مثالي يحمل توزيعا خاصا للأدوار، وعلى نحو مماثل نجد أن "استقلالية المرأة" غالبا ما تحيل على المدى الذي بلغته النساء في التحرر من ضبط وتحكم الرجال (Men's control). و"الهيمنة الذكورية" (Male dominance) إلى المدى الذي بلغته النسوة في عدم تحررهن من مثل هذا التحكم و"البطريركية" إلى المدى الذي بلغه تحكم الرجال في النساء.

رغم كل هذا التركيز المشترك والشائع على موضوع اللامساواة بين الجنسين، غير أن الطريقة التي تعرف بها مكانة المرأة والمفاهيم الملحقة بها توحي بأن دارسي السكان يحملون أكثر من فكرة في أذهانهم عند الحديث عن/أو مناقشة مكانة المرأة، حقوق المرأة أو استقلاليتها، كما أن العديد من الكتاب والمؤلفين يجعلون تركيزهم على مقام وتقدير النساء (Women's prestige) أي على التقدير أو الاحترام الذي تحضين به بمقتضى جنسهن أو نوعهن (أكثر منه من أجل أي أسباب أخرى، مثل المكانة الاجتماعية لأسرهن). نجد "إسبين" (Epstein, 1982) مثلا يقرر:

«تشير مكانة المرأة إلى التقدير والاحترام الذي تحضى به المرأة والذي يبديه تجاهها مختلف الأفراد والجماعات الذين يتواصلون ويتعاملون معها».[7]

يركز باحثون آخرون على نفوذ وسلطة المرأة (women's power) أو التحرر من أن يتحكم فيها وفي قراراتها آخرون، وبالأخص داخل الأسرة أو العائلة، على سبيل المثال نجد "ديسون

ومور" (Dyson et Moore, 1983) [8] يبدآن بتقرير ضرورة الفصل بشكل واضح بين مكانة المرأة أو المواقف التي يبديها الرجال تجاه النساء من تبجيل واعتبار (l'Estime)، عن المفهوم الذي نحن بصدد مناقشته هنا ألا وهو "استقلالية المرأة" (Women's autonomy)، لينتقلوا بعدها إلى تعريف هذا الأخير على النحو التالي :

«المقدرة والتمكن من الحصول على المعلومة واستعمالها كأساس لاتخاذ قرارات بشأن مسائل ومتعلقات خصوصية وكذا الحميمية أو الشخصية جدا. وبالتالي، فإن المساواة في الاستقلالية بين الجنسين تقتضي ضمنا مساواة في الإمكان والقدرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الشخصية» .

يركز "كاين وآخرون" (Cain et al, 1979) [9] أيضا على السلطة والنفوذ (Power). والتعريف الذي تقدموا به للبطريركية كان:

«مجموعة من العلاقات الاجتماعية تقوم على قواعد مادية تمكن الرجال من الهيمنة على النساء، تصوّر البطريركية توزيع السلطة، النفوذ والموارد بين الأسر والعائلات، بحيث يبقى هؤلاء الرجال هم السلطة، والتحكم في الموارد بأيديهم وتكون النسوة ضعيفات وعاجزات وتابعات للرجال».

أخيرا، ومثلما يقترحه تقرير "كاين وآخرين" فإن العديد من دارسي مكانة المرأة يركزون أيضا على تحكم المرأة في الموارد (Women's control of resources)، سواء المادية منها أو غير المادية. وهكذا، بعد أن أشار "دكسون" [10](Dixon, 1978) إلى أن مكانة المرأة مفهوم متملص تصعب الإحاطة به عرّفه على النحو التالي: « درجة سهولة بلوغ المرأة (وتحكمها في) الموارد المادية (بما فيها الغذاء، الدخل، امتلاك الأراضي وأشكال أخرى من الأموال والثروات) والموارد الاجتماعية (بما فيها العلم والمعرفة، السلطة والنفوذ والتقدير والاحترام) داخل الأسرة أو العائلة، على المستوى المحلي وفي المجتمع ككل».

يركز "سفليوروتشيلد" (Safilios-Rothschild, 1980) [11] أيضا على التحكم في الموارد عندما يقرران: «يحدد ويجعل نظام التراتب الجنوسي أو النظام الطبقي وفق الجنس، الرجال وحدهم يشغلون المواقع والمراتب الأساسية لاتخاذ القرار وبذلك يتحكمون في الموارد القيمة للمجتمع مثل الأموال والثروات، الدخل، القروض، العلم والمعرفة، المهارات القيمة والمطلوبة، والوظائف والأشغال التي تدر دخلا معتبرا، الغذاء، الصحة، النفوذ والسلطة والتقدير والوجاهة».

بالمقابل نجد (Mason) تؤكد على التمكين من النفوذ والسلطة: «إن التمكين من النفوذ والسلطة (Empowerment) يتعلق بالقوة. إنه يتطرق إلى أي مدى بإمكان بعض فئات المجتمع أو الناس التحكم في مصائرهم، حتى عندما تكون مصالحهم معاكسة ومصادمة لمصالح أشخاص آخرين هم يتفاعلون معهم» [12].

على ذكر الموارد هنالك من أشار إلى مصطلح ثورة الأدوار الجنسية وجعل تحققها أمرا ساريا في أغلب المجتمعات وأنها تتم على مرحلتين: إحداهما هي مرحلة ارتفاع وزيادة الموارد عند النساء متبوعة بتطور القيم والمعايير، والأخرى مرحلة وضع (مراجعة) وإقامة نظام اجتماعي يدمج ويستوعب ويؤخذ بعين الاعتبار التغيرات في المعايير والقيم داخل النظام الاجتماعي ككل. في المرحلة الأولى تحدث التغيرات بشكل شمولي في الأماكن حيث التصنيع تطور إلى حد ما. هذه التحولات تحدث انخفاضا في معدلات الخصوبة.[13] أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية، فإن مجموع عمليات إعادة هيكلة المجتمع كاستجابة لتطور موارد النساء تتغير وفق المجتمع وثقافته. في بعض الحالات ينتج انخفاض لمعدل الولادات وفي حالات أخرى لا.

إن المقاربة الدقيقة والوجيهة الأولى لتعريف مكانة المرأة، والقائمة على نظرية الأدوار السبعة للمرأة، تمت صياغتها من طرف "أوبنج" (Oppong, 1980). حسب هذه المؤلفة يمكن أن يكون للمرأة سبعة أدوار في كل المجموعات أو الفئات الاجتماعية :

- الأدوار المتعلقة بكونها أما.
- عاملة.
- زوجة.
- مدبرة بيت.
- عضوا في الأسرة أو العائلة.
- عضوا في المجتمع أو المحلة (المجتمع المحلي).
- و فردا.

وبذلك، سيحل محل التصور وحيد البعد لمكانة المرأة الذي تعبر عنه متغيرة واحدة تصور متعدد الأبعاد يقوم على هذه النظرية.[14]

على الرغم من التنوع والتشكيلة المذهلة للمصطلحات والتعاريف التي نجدها مبثوثة هنا وهناك في الأدبيات الديموغرافية، هنالك بعض السمات المشتركة فيما بينها، أغلب الألفاظ والتعاريف تحيل، ولو جزئيا على الأقل، إلى معنى اللامساواة بين الجنسين (Genderinequality)، وتركز على وجه الخصوص على إحدى الأبعاد الأساسية الثلاث لعدم المساواة هذه:

أولا، عدم المساواة في الاحترام والتقدير (Inequality in prestige)،

ثانيا، عدم المساواة في السلطة والنفوذ (Inequality in power)،

ثالثا، عدم المساواة في بلوغ الموارد والتحكم فيها (Inequality in access or control over resources).

للأسف، فإن الاعتراف بذلك لا يساعد على توضيح كل الإبهام الذي يحيط بمعنى مكانة المرأة أو عدم المساواة بين الجنسين، ولا يزال هذا المصطلح متفلتا كما يشير إليه "ديكسون"، وما يعزز هذا الأمر كذلك ويزيده تجليا هو وفرة تعاريف أخرى متعلقة دائما بمكانة المرأة والمصطلحات الملحقة بها، والتي تخطت مجرد اللامساواة بين الجنسين في الاحترام والتقدير، النفوذ أو التحكم في الموارد، مثلا يقرر "سافليو- روشفيلد" (Safilios-Rothschild, 1982)[15]:

« تحيل مكانة المرأة على الوضع والموقع العام للمرأة داخل المجتمع».

وتختلف عن السلطة والنفوذ التي تحيل على: « التمتع بالمقدرة والتمكن من التأثير والتحكم على مستوى التعاملات والعلاقات الشخصية».

برغم أن هذا يجعل معنى السلطة والنفوذ واضحا نسبيا إلا أنه لا يجعل المفهوم الذي تحيل عليه مكانة المرأة جليا. هذا النوع من الصعوبات في إمساك وانتزاع تعريف جامع مانع لمكانة المرأة، فضلا عن ذلك، هو بسبب انعدام معنى وحيد لهذا المصطلح لدى هذا الكاتب وغيره، هذا ما يوحي بأن هنالك أسبابا وجيهة لمثل هذا الإبهام المحيط بمصطلح مكانة المرأة والتي لابد من تفحصها. في الفقرة القادمة سنقوم بتعيين هذه الأسباب.

3.مصادر الإبهام والغموض حول مفهوم مكانة المرأة:

يظهر أن للارتباك والخلاف حول معنى ألفاظ مثل "مكانة المرأة" مصدرين عامين، أحدهما درجة التعقيد المتأصل والملازم لعدم المساواة بين الجنسين، إذ إن الواقع يقضي بوجود

أكثر من بعد واحد، أين هنالك عدم مساواة بين الجنسين، وأكثر من وضعية اجتماعية واحدة أين تمارس اللامساواة، أما الآخر فهو ضعف فهم وإدراك العديد من الديموغرافيين الاجتماعيين لنظرية الطبقات (Stratification theory)، إلى حد الانسياق وراء عدم التمييز بين الطبقة (Class) والطبقية حسب النوع أو الجنس (Gender stratification) أو التراتب الجنوسي والخلط بين سهولة بلوغ الموارد والتحكم فيها.

في الفقرة الموالية سنحاول مناقشة كل واحدة من هاتين المشكلتين على حدة.

1.3 **تعقيدات تعدد أبعاد نظام التراتب الجنوسي:** مثلما يقترحه النقاش السابق، هنالك أكثر من بعد واحد أين يمكن نظريا أن نستشعر عدم المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فالعديد من النقاشات لمكانة المرأة، مثل (Safilios-Rothschild, 1980) تقتضي ضمنيا أنه برغم إمكان تقسيم مكانة المرأة مفاهيميا إلى أبعاد متباينة، إلا أن هذا المفهوم أمبريقيا يحمل بعدا واحدا، بعبارة أخرى، إن الارتباط بين مختلف أبعاد عدم المساواة بين الجنسين قوي جدا إلى حد يجعل مكانة المرأة ككل واحد، يمكن التعبير عن نفس هذه الفكرة من حيث الفوارق في التحكم في الموارد، إذ إن هنالك العديد من الأشكال المختلفة للموارد يمكن للرجال أو النساء على حد سواء التحكم فيها وامتلاكها، مما يعني أن هنالك العديد من المصادر الممكنة للفوارق في السلطة والنفوذ بين الجنسين.[16] إن التحكم في بعض الموارد (مثل الموارد المنتجة كالأراضي والحيوانات التي تستعمل للجر) في أوضاع وظروف سوسيوتاريخية معاشة، من ناحية ثانية، كفيل بإعطاء أولئك الذين يتحكمون فيها الكثير من النفوذ والسلطة إلى حد يجعلهم قادرين على الفوز والحصول على التحكم في كل الموارد الأخرى (وهذا هو ما استدل له ماركس أساسا وحاول أن يبرهن عليه). وهكذا من جديد، ورغم وجود إمكانية نظرية ليكون هنالك أكثر من نطاق واحد للتحكم في الموارد أين يختلف الجنسان، فالواقع يقضي بأن هنالك فقط واحدا من مثل هذا البعد.

لحسن الحظ، فإن هذه المسألة قد درست سابقا بشكل منهجي، أي مسألة ما إذا كان هنالك العديد مما يمكن أن نطلق عليه مسمى مكانة المرأة أم أنها حقيقة واحدة، ونجد حتما، أن من بين هذا النوع من الدراسات، كانت دراسة "ويت" (Whyte, 1978) الأكثر شمولية، أين قام بتفحص عيّنة من 93 ثقافة لعهد ما قبل التصنيع وجدت في العلاقات الإنسانية لمناطق مأهولة بالبشر. رجع "ويت" إلى المنابع الإتنوغرافية (Ethnographic) (خاص بوصف الأجناس والعروق البشرية) الأصلية لهذه الثقافات، ثم قام باختزالها وترميز كل واحدة منها في مؤشرات مختلفة

ممكنة لمكانة المرأة بلغ عددها 12، ثم أخذ المؤشرات 52 الأكثر دلالة وربط أو زاوج بينها في 93 ثقافة، منجزا تحليلا عنقوديا (Cluster analysis) بهدف التأكد مما إذا كان يوجد أكثر من عنقود، والنتيجة كانت 9 عناقيد متباينة وذات دلالة. بتعبير آخر، فإن النسوة قليلات الحيلة، أو اللاتي يتمتعن بمكانة متدنية في نطاق أو مجال ما بهذه المجتمعات، لا يكون لديهن بالضرورة مكانة متدنية في نطاق أو مجال آخر، وبذلك يخلص "ويت" إلى أنه ليس هنالك شيء واحد لابد أن ننظر إليه على أنه يمثل مكانة المرأة. فكما أن عدم المساواة بين الجنسين ظاهرة متعددة الأبعاد مفاهيميا فالحال لا يختلف أمبريقيا.[17]

تتفق النتائج التي توصل إليها "ويت" مع المسلمة الانطباعية حول نسبية مكانة المرأة في مختلف المجتمعات. على سبيل المثال، تقترح الأدبيات التاريخية التي تعرضت لقيام ونشوء الإعجاب والولوع بالنسوية أو الأنوثة الحقيقية أو الإلف والولوع بالحياة المنزلية (Domesticity) في أمريكا القرن 19، أنظر مثلا (Degler, 1980)، كان إنشاء أيديولوجية التفريق وتقسيم المجالات قد زاد من التبعية الاقتصادية للمرأة تجاه زوجها، في الوقت نفسه الذي زادت فيه من احترامها ووجاهتها ونفوذها المنزلي (Domestic authority)، (يدعى أن أيديولوجية التفريق بين المجالات زادت من احترام المرأة بإعطائها ومنحها نطاقا تتمتع فيه بالخبرة والمهارة، أي حضانة وتربية الأطفال، والصيانة الأخلاقية للأسرة، والذي كان في ما مضى يعوز إلى ذلك). بعبارة أخرى، فإن عدم المساواة زادت بذلك على امتداد بعد واحد (التحكم في الدخل)، بينما تراجعت وتلاشت على امتداد بعد آخر (الوجاهة والنفوذ في النطاق المنزلي). تبرز أيضا صورة شبيهة لاختلافات عدم المساواة بين الجنسين ما بين أبعاد مختلفة في دراسات وصفت نساء أفريقيا الغربية، واللاتي يذكرن في كثير من الأحيان على أنهن يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي، ولكن لا يظهر أنهن يتمتعن بالاحترام وبحقوقهن القانونية بشكل مميز، أفضل من النساء الأفريقيات اللاتي لم يلتحقن بأشغال ووظائف اقتصادية مستقلة (Ware 1977, Safilios-Rothschild, 1980).

إن الإخفاق في الاعتراف بأن نفوذ المرأة، احترامها وغناها وغيرها من الأبعاد لا تزيد وتنقص بالضرورة مع بعضها، بإمكانه تفسير مختلف النزاعات والجدل في الأدبيات الديموغرافية حول الظروف التي في ظلها تكون مكانة المرأة مرتفعة أو منخفضة نسبيا، على سبيل المثال نجد أن مسألة ما إذا كانت عادة وعرف ستر وحجب النساء(عزل النساء وحجبهن) تعزز أو تقلل من مكانة المرأة قد نوقشت بشكل مكثف، فالعديد من الديموغرافيين الاجتماعيين (Social

(demographers، موازاة مع علماء آخرين ينتمون للتيار النسوي، حاولوا أن يبرهنوا على أن الحجاب يقلل من مكانة المرأة من خلال حرمانها من فرص الانخراط في أشغال ووظائف تدر دخلا، النتيجة حسب "يوسف" (Youcef, 1982) كانت[18]:

« إن النسوة الأكثر فقرا هن أقل خضوعا وتبعية اقتصادية لرب الأسرة من اللواتي هن أفضل وأيسر حالا وقاطنات بالبيت، هؤلاء النسوة تعملن في مساواة نسبية مع الرجال، إنهن لسن معزولات ومعتكفات في البيت..... ولديهن بعض الاستقلالية الاقتصادية».

من جهة أخرى، هنالك آخرون من أمثال (Dixon, 1978)، (Epstein, 1982) و(Safilios-Rochscfild, 1980) يعتقدون أن:

« الخلاف المزعوم والجدل المعتاد، والمعروف حول تمتع النساء المسلمات الفقيرات بحرية أكبر (Greater freedom) وعن كونهن قادرات على إلغاء العزلة التي يعشنها، والعمل يمثل لا شيء في مقابل قرار الزوج (والأسرة ككل) بأن إسهامهن ضروري أو مطلوب لكي تكون المكانة الاجتماعية المرتبطة بمنع الاختلاط والحجاب محلا للتضحية والتفريط بها» .[19]

وهكذا يبدو أن هؤلاء العلماء مقتنعون بأن منع الاختلاط وعزل النساء لا ينقص من مكانة المرأة المسلمة بل حتى إنه يرفع ويعزز منها، وهو يناقض تماما ما أثبته "يوسف وآخرون".

هنالك تفسيرات عديدة ممكنة لهذه الرؤى المتناقضة كلية، والكثير منها نوقشت قبلا، ومع ذلك فالمهم هنا هو الفرق أو التفريق بين آثار ومخلفات عزل النساء وحجبهن على مدى احترامهن وتقديرهن (والذي يرى الكثير من هؤلاء الكتاب أنه سيكون إيجابيا)، وآثار ذلك أيضا على نفوذهن وتحكمهن في الموارد (والذي سيكون سلبيا حسب يوسف وآخرين). بعبارة أخرى، الذي نقترحه هو أن الكتاب الذي يركزون على الآثار المفيدة لمنع اختلاط النساء على مكانتهن يميلون إلى التركيز على الاحترام والتقدير أو، في كثير من الأحيان، على السلامة الجسمانية للنساء أو بلوغ منافع أخرى وخدمات، بينما أولئك الذين يركزون على ما لعزل النساء من عوائق، يركزون على تحكم النسوة في المنافع المادية وإرساء وتطوير قاعدة للسلطة والنفوذ الاقتصادي.

1.1.3 **.تعدد المواقع والأدوار:** إن مفهوم أو مصطلح مكانة المرأة ليس مبهما ومشوشا فقط لأن عدم المساواة بين الجنسين هي متعددة الأبعاد، أي إنها تعنى أو تستلزم عدم المساواة في أكثر من بعد، ولكن أيضا بسبب كونها تحدث وتظهر في أكثر من موقع اجتماعي واحد

(Social location) بدرجات متفاوتة ليست بالضرورة هي نفسها في كل المواقع، أحد أنواع أو أشكال المواقع التي يمكن لعدم المساواة أن تتفاوت وتختلف على امتدادها هي وحدة التنظيم الاجتماعي (Social organisation) التي يتفاعل ويتواصل بها الجنسان، وحدات مثل البيت أو الأسرة، الجيران أو محيط الجوار، سكان المحلة، التنظيمات أو الجمعيات التطوعية.

تماما مثلما يمكن لنفوذ المرأة، وجاهتها أو غناها وثروتها، أن تكون ضعيفة الارتباط فيما بينها، فإن نفوذها أيضا، ووجاهتها بالأسرة والبيت يمكن أن تكون ضعيفة الارتباط بنفوذها ووجاهتها في المحلة أو المجتمع الصغير، في الواقع إنه من النمطي إلى حد ما بالنسبة للنساء أن يكون لديهن رأي أو كلمة ضعيفة جدا في التنظيمات المحلية أو التنظيمات الأوسع مدى (Supracommunity)، وأن يلتفت إلى رأيهن وكلمتهن أكثر في المحيط الجواري أو شبكة القرابة، وأن يكون لديهن نسبيا نفوذ واحترام كبير داخل البيت والأسرة (بالرغم من أن هنالك مجتمعات أين بيدو نفوذ النساء واحترامهن ضئيل في كل الميادين)، هذا ما يوحي بأنه لا يمكن أن نعطي معنى للحديث عن مكانة المرأة بدون تحديد الوحدة الاجتماعية التي في إطارها سيتم مناقشة هذه المكانة.

نوع آخر للموقع الاجتماعي الذي يمكن عبره لدرجات عدم المساواة بين الجنسين أن تختلف هو دورة الحياة (Life cycle)، مثلما هو معروف فيما يتعلق بالثقافات الآسيوية، تميل مكانة العروس الجديدة إلى الاختلاف إلى حد بعيد عن مكانة حماتها، فالعروس الجديدة عادة وغالبا ما تكون ضعيفة وعاجزة، بينما حماتها كثيرا ما يكون لديها نفوذ منزلي وأسري معتبر، على الأقل، على النساء والأطفال.

إن كوننا متأكدين مما إذا كانت سلطة ونفوذ الحموات سلطة حقيقية هو أمر مثير للخلاف والجدل، يعتبر (Safilios-Rothschild, 1982) مثلا أن النفوذ المنزلي والأسري للحموات يفوض إليهن ويوكلن به من طرف الرجل الذي هو رب الأسرة ولابد أن لا نعتبره نفوذهن إطلاقا. من جهة أخرى، يري (Caldwell, 1981) [20]: « أن السلطة التي تفوض للنسوة كبيرات السن أو العجائز من طرف البطرياركي الكبير السن أو الشيخ الجليل في كثير من الأحيان تصبح حقيقية بالتعاطي والممارسة».

بصرف النظر عن المدى الذي يصل إليه استمداد النفوذ المنزلي والأسري للنساء كبيرات السن من التفويض الرجالي، يبدو أنه أكبر من نفوذ وسلطة العروسات الجديدات، وبالتالي

فإن مسألة ما إذا كان هنالك معنى وجدوى من الحديث عن/ومناقشة النفوذ والسلطة المنزلية والأسرية للنساء جدلي وموضع خلاف. إنه من الضروري تفريق وتمييز نفوذ النساء وفقا أو بحسب أطوار دورة الحياة أو تمييز النظم الاجتماعية أين النساء ليس لديهن نفوذ طوال أو على مدى طول حياتهن عن اللاتي يكتسبن النفوذ عندما يصبحن حموات.

2.3. **ارتباك وخلط الديموغرافيين:**

1.2.3. الخلط بين الطبقة (Class) والنوع أو الجندر (Gender): إن النقطة التي يعترف بها الكثير من علماء الاجتماع ولكن ليس كل الديموغرافيين هي أن المجتمعات المعقدة، نمطيا، يهيكلها على الأقل نظامين مستقلين لتكوين الطبقات (Systems of stratification) (أي نظم مؤسساتية لعدم المساواة (Institutionalized systems of inequality)). هناك أولا نظام إنشاء الطبقات حسب الجنس أو نظام التراتب الجنوسي (Gender stratification system)، النظام أين يناط بالرجال والنساء أدوار متباينة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي التحكم في أصناف أو مقادير مختلفة من الموارد. وثانيا، نظام الطبقات الاجتماعية (Class or caste stratification system)، أي النظام أين تحتل وتشغل الأسر والعائلات والأفراد مكانة ومواقع متمايزة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تتمتع بسيطرة مختلفة الدرجات على الموارد. إن التواجد الآني (أي في نفس الوقت والمكان) لأكثر من نظام طبقي واحد في مجتمع ما، يعني أن المكانة السوسيوقتصادية لشخصما (امرأة أو رجل) تعكس مكانتها أو مكانته في كل واحد من هذه الأنظمة، وبالتالي فإن المرأة التي هي فقيرة بالإمكان أن تكون كذلك لأنها امرأة أو لأنها تنتمي إلى أسرة أو عائلة من طبقة دنيا أو للسببين كلاهما.[21]

في كثير من الأدبيات الديموغرافية التي تركز على مكانة المرأة، نجد للأسف أن التمييز بين نظام الطبقات الاجتماعية ونظام التراتب الجنوسي قد تم تجاهله ولم يلتفت إليه تماما، فالخصوبة لا يتم ربطها بمدى عدم المساواة بين الجنسين، منفصلة عن مكانة الطبقة الاجتماعية أو كلاهما معا، بل تربط أكثر بالمستوى الصافي لموارد نساء، بصرف النظر عما إذا كان هذا المستوى يعكس مكانتهن في نظام التراتب الجنوسي أو في نظام الطبقات الاجتماعية، بعبارة أخرى، عوضا عن التساؤل حول كيفية تأثير التغيرات في عدم المساواة بين الجنسين (صافية عن التغيرات في مكانة الطبقة الاجتماعية) على الخصوبة، نجد دارسي مكانة المرأة يميلون إلى التساؤل عن كيفية تأثير المكانة السوسيوقتصادية العامة للنساء على خصوبتهن.

هـذا الخلـط وعـدم التفريـق (Confounding) بـين نظـامي التراتـب الجنوسـي والطبقـات الاجتماعية غير مناسب ويؤسف له لسببين اثنين.

أولا، فهـو بإلقائـه الغمـوض وحجبـه للتفريـق بـين مظهـرين مخـتلفين اثـنين للتركيبـة الاجتماعيـة (Social structure)، يميـل إلى إبهـام وتشـويش تحديـد القـوى الـتي تـؤثر علـى الخصـوبة، بعبـارة أخـرى إذا مـا فكرنـا في النسـاء علـى أنـه لـديهن حقـوق خاصـة أو مـوارد بمقتضـى كـونهن نسـاء وعلـى أنـه لـديهن حقـوق خاصـة ومـوارد بمقتضـى مكانـة طبقـتهن الاجتماعية، فإن نموذج محددات الخصوبة الذي سنقترحه سيكون أوضح في مقابل ما إذا فكرنا في النساء على أنه لهن ببساطة "مكانة" (Status).

على العموم، عندما نعترف أن حياة الرجال، النساء والأطفال تتأثر وتحكمها ليس فقط مكانة الأسرة في نظام الطبقات الاجتماعية، ولكن أيضا نظام الجندر أو التراتب الجنوسي ونظام الطبقات وفق العمر (Age stratification)، عندها يصبح بإمكاننا صياغة ورسم صورة واضحة للقوى التي تنشأ عنها نماذج خاصة للخصوبة منه إذا ما فكرنا وفق منطق "مكانة المرأة" عموما.

السبب الثاني لكون الخلط بين نظامي الطبقات وفق الجنس والمكانة الاجتماعية غير مناسب هو كونه يميل إلى حجب مستوى التحليل المناسب عن من يهتمون بأثر عدم المساواة بين الجنسين على الخصوبة مثلا. فالاعتراف بأن المكانة السوسيوقتصادية الصافية للنساء تعكس مكانتهن في نظامي تراتب اثنين يؤكد على الحاجة إلى دراسة عدم المساواة بين الجنسين على مستوى المجموعات عوضا وأكثر منه على المستوى الفردي، لذلك فإن فهم وإدراك وقع وأثر عدم المساواة بين الجنسين على الخصوبة يتطلب التحليل الذي يقارن مجموعات تختلف وتتفاوت في نظم تراتبها الجنوسي.[22]

من جهة أخرى، عندما تصبح المكانة السوسيوقتصادية الصافية للمرأة هي محور التركيز، فمن السهل جدا التفكير في المقارنة بين أفراد النساء أكثر من الوحدات أو المجموعات الاجتماعية.

إن المكانة السوسيوقتصادية الصافية مخالفة لدرجة عدم المساواة بين الجنسين وغير مساوية لها، في الواقع، تتغير وتختلف من امرأة إلى أخرى، حتى داخل مجموعات اجتماعية صغيرة ومجموعات اجتماعية أخرى متجانسة، مع أنه سيكون هنالك بعض الأهمية في تعلم

واكتشاف ما إذا كانت التغيرات ما بين الأفراد والأشخاص في الموارد السوسيوقتصادية مرتبطة بالخصوبة، إلا أن التحليل عند هذا المستوى يخفق في جعل تأثير تغيرات عدم المساواة بين الجنسين على الخصوبة واضحا، لهذا السبب، يفضل الإبقاء والاحتفاظ بالتمييز بين المكانة في الجندر وبين الطبقة (Gender and class position) عند دراسة محددات الخصوبة، عوض اعتماد حديث ملغم ومختلط (In term of some amalgam). في ما يلي من عملنا هذا سنستعمل مصطلح مكانة المرأة للإحالة والتدليل فقط على مكانة المرأة في نظام التراتب الجنوسي، بعبارة أخرى، للإحالة إلى مكانتها في مقابل مكانة الرجل.

2.2.3.بلوغ الموارد في مقابل التحكم فيها: هنالك إبهام آخر في الأدبيات الديموغرافية حول مكانة المرأة والخصوبة يتمثل في عدم التفريق بين بلوغ الموارد والتحكم فيها بالرغم من أن الموضوع يتطلب ذلك. إن السوسيولوجيين المهتمين بموضوع عدم المساواة يركزون نموذجيا على عدم المساواة في الموارد، أي على الأشياء المادية أو غير المادية التي تولد أو تحمل معاني السلطة والنفوذ، التي تخوّل وتعطي أحدهم سلطة التحكم في المحيط (بما في ذلك التسلط على وجود وكينونة أشخاص آخرين)، وذلك بسبب أن ما يكون التحكم فيه حاسما في التسلط على المحيط هو التحكم في الموارد نفسها، فبلوغ الموارد فحسب، أي الحق في استعمالها أو استهلاكها إذا أعطى أولئك الذين يتحكمون فيها الإذن، غير كاف ومنقوص لتوليد التحكم نفسه على المحيط أو أي تحكم. في الواقع، عند مواجهة الندرة، فإن التحكم كثيرا ما يكون حاسما لبلوغ الموارد، ولكن البلوغ والتحكم مع ذلك متمايزان ومنفصل أحدهما عن الآخر، فأحدهما يقتضى ضمنا القدرة والاستطاعة على التوفر والتصرف في الموارد بينما الثاني يقتضى الحق في الاستخدام أو الاستهلاك بموافقة وإذن أولئك الذين يتمتعون بالحق في تقديمها أو توفيرها.[23]

إن التمييز بين بلوغ الموارد والتحكم فيها يحمل أهمية خاصة في نظام الجندر (Système de genre) بسبب الترتيبات النمطية بين الجنسين، وبالأخص في المجتمعات الزراعية المتقدمة، فهي بالنسبة للنساء تقضي بوجوب استغلال التحكم في الموارد لبلوغها، بعبارة أخرى، فإن أساس نظام أدوار الجندر في العديد من الدول المتوسطية، الآسيوية واللاتينية هو تقوية وتدعيم التبعية الاقتصادية للنساء تجاه الرجال الأقارب أو الأهل من خلال النظام الذي يتحكم من خلاله الرجل في موارد الأسرة أو المنزل ولكن يسمح فيه للنساء ببلوغها(حتى لو لم يكن ذلك

بالقدر نفسه الذي يتمتع به الرجل نفسه)، وبذلك فقولنا إن المرأة تتمتع أو لها مكانة عالية لأنه لديها مستوى عال لبلوغ الموارد يمكن أن يكون مضللا.

إذا كان النظام الاجتماعي يحرمهن ويجردهن من التحكم في الموارد، إذن فمكانتهن في الحقيقة، على الأرجح ستكون منخفضة، أي إن الرجال سيكونون على الأرجح، أكثر غنى وفي حال أفضل، ويتمتعون بنفوذ أكثر منه لدى النساء، حتى إذا سمحوا للنساء باستخدام أو استهلاك بعض الموارد طالما أو شريطة أن تكون المؤونة أو الذخيرة وافرة نسبيا.

للأسف العديد من النقاشات حول مكانة المرأة والخصوبة أخفقت في الاعتناء والاهتمام بالتمييز بين البلوغ والتحكم، وساهموا بهذه الطريقة في إذكاء الإبهام الذي يحيط بمكانة المرأة. هذا الأمر واضح بشكل خاص فيما يتعلق ببعض المؤسسات الاجتماعية في العالم الثالث، مثل (منع اختلاط النساء) (Purdah or female seclusion) أو (Levirate)(*) أي وجوب زواج الأرملة من أخ زوجها.

هذه المؤسسة هي مركز ومحور خلاف مستمر بين دارسي مكانة المرأة، بالرغم من أن العلماء المنتمين إلى الاتجاه النسوي، نمطيا، ينظرون إليها على أنها تقلل وتخفض من مكانة المرأة، أي إنها تقلص من خيارات المرأة أو حقوقها بطريقة لا تجعل الرجل أمام أيّ قيد أو تضييق، فالكثير من العلماء ينظرون إليها على أنها تعزز مكانة المرأة أو على الأقل، لا تضر بها أو لا تلحق بها ضررا، على سبيل المثال يرى (Burch, 1983) [25] أن مجتمعات أفريقيا الغربية المتسمة بالهيمنة الذكورية (Male-dominated) تمد فيها مؤسسة زواج الأرملة من أخ زوجها النساء بدعامة اقتصادية واحترام ومكانة اجتماعية لولاها لما كن ليحضين بدور اجتماعي مقبول، حتى وإن كانت مقدرتهن على تحديد مع من سيتزوجن أو هل سيقبلن بالزواج أصلا قد قلصت بشكل واضح من طرف هذه المؤسسة، ما يبدو أن ما يريد قوله "بورش" هو أن هذه المؤسسة تساعد النساء بمنحهن بلوغا للموارد التي هن في حاجة إليها (بما في ذلك مكانة زوجة).

يبدو بوضوح أن هذا ليس نفسه القول بأنهن يمنحن التحكم في الموارد، أي يجعل نفوذهن مساويا ومعادلا لنفوذ الرجال، إن الحجة المتمثلة في أن منع اختلاط النساء بالرجال يمنحهن حماية جسدية أو وجاهة وعفة مماثل لما سبق. إنهم لا يدّعون غالبا أن المرأة ستفوز بموارد حاسمة بدخولها وقبولها بعدم الاختلاط (في الواقع، ستفقد التحكم في الكثير منها، مثلا،

بسبب عدم قدرتها على اتخاذ عمل مأجور)، عوض ذلك، إنهم يرون أن النساء ستحضين ببلوغ الموارد من خلال أعضاء الأسرة الرجال.

بالرغم من أن التحكم في الموارد مركزي لفهم عدم المساواة بين الجنسين، من المهم الاعتراف بأنه في الكثير من الأوضاع، سيؤثر بلوغ الموارد على الخصوبة مثله مثل ما يفعل التحكم فيها، ومع ذلك فإن جمع البلوغ والتحكم معا بدون الاعتراف بأن أحدهما نموذجيا ينتج النفوذ بينما الآخر كثيرا ما ينتج التبعية (Dependency)، يضيف الإبهام حول معنى لفظ ومصطلح مكانة المرأة بسبب أن التحكم في الموارد يعني في النهاية القدرة والقابلية لتحديد البلوغ (The ability to determine access)، إن التحكم النسبي في الموارد للنساء والرجال سوف يكون أكثر حسما، على المدى الطويل، مما سيكون عليه بلوغهن النسبي عند أي نقطة من الزمن.

4.**نظام الجندر أو النوع** (Gender system) **واللامساواة بين الجنسين:**

سنعرج الآن على مصطلح نظام الجندر أو التراتب الجنوسي الذي سبق وأن استعملناه لما له من صلة وثيقة بموضوعنا في صياغة وبناء مفهوم مكانة المرأة.

في ورقة هامة تستعرض أهم ما جاء في الأدبيات حول الجندر والتغير الديموغرافي، وضفت واستعملت "ماسون" (Mason, 1993) مصطلح نظام الجندر (Gender system). إنه: « التطلعات المبنية اجتماعيا أو ما ينتظره ويتوقعه المجتمع من تصرفات وسلوكات خاصة بالرجال والنساء كل على حده، والتي وجدت في أشكال مختلفة، في كل المجتمعات الإنسانية التي نعرفها. إن تطلعات وتوقعات نظام الجندر توصي وتصف تقسيما للأعمال والمسؤوليات بين الرجل والمرأة وتمنح حقوقا وواجبات مختلفة لكل منهما » [(26)].

تقسّم "ماسون" [(28)] نظام الجندر إلى:

التراتب الجنوسي (Gender stratification) (اللامساواة المؤسساتية بين الأعضاء الرجال والنساء للمجتمع)، وأدوار الجندر (Gender roles) (تقسيم الأعمال والأشغال بين الرجل والمرأة).

إن العدالة والإنصاف بين الجنسين انبثق من هاذين العنصرين كلاهما لنظام الجندر. إن عدم المساواة بين الرجال والنساء في تقسيم العمل وتوزيعه بينهما في نظام جندر معين ، وبالتالي المكانة التي سيحضى بها كل واحد منهما، يمكن تقييمها من خلال منظور الحقوق.

إن العدالة والإنصاف بين الجنسين ليست وثيق الصلة أو مرتبطة بداخل المنزل فقط، ولكن لها تواجدا وتأثيرات أيضا في المستوى المؤسساتي والوطني.

إن "ماسون أوفنهايم" (Mason Oppenheim, 1997) تعرّف نظام الجندر الواسع هذا على أنه التوقعات المبنية من أجل الرجال والنساء والتي "تفرض وتوجب تقسيم الأعمال والمسؤوليات بين الرجال والنساء وتمنح كل واحد منها حقوقا وواجبات مختلفة في كل الميادين والمجالات (1997, 158)". إن مستوى تطور وتقدم الجندر في المجتمع والمؤسسات التي تدعم النساء والرجال للتوفيق بين العمل والعناية بالأطفال تختلف بشكل كبير بين الدول.

إن المعايير الثقافية التي تحيط وتكتنف النساء العاملات: وفرة وسهولة البلوغ، القدرة المالية على استعمال خدمات العناية بالأطفال وتقسيم وتوزيع الأعمال تشكل الجزء المركزي لنظام الجندر هذا. [29]

يستعمل مصطلح الجندر أو النوع أيضا كنظام من الإشارات والرموز، التمثلات، المعايير والقيم والممارسات التي تحوّل الفروق الجنسية للبشر إلى تفاوتات وعدم مساواة اجتماعية، تحكم وتنظم العلاقات بين الرجال والنساء بشكل تراتبي، معطية قيمة أعلى لما هو ذكوري على حساب الأنثوي، وبصفتها بناء سوسيوثقافيا وتاريخيا فهي تحتوي على مظاهر موضوعية وذاتية، هي سابقة لوجود الأشخاص ولكن التي يقوم هؤلاء بإعادة إنشائها بشكل مستمر في حياتهم اليومية. [30]

1.4. **أنماط معايير الجندر أو النوع**: بسبب ونتيجة كون كل نظام مؤسساتي يحتوى مجموعة متنوعة من المعايير التي تنظم وتحكم الأدوار والحقوق المنوطة بكل واحد من النوعين، وبتالي مكانة المرأة. تحتاج الدراسات حول التراتب الجنوسي تعيين مجالات وميادين التحكم والضبط المعياري التي هي نظريا ذات أوثق الصلات بالظواهر الديموغرافية محل الدراسة، حتى نتمكن من صياغة مفهوم كامل وأقرب للموضوعية لمكانة المرأة. إن المعايير الوثيقة الصلة نظريا أو الوجيهة هي دالة وتابعة للسياق الاجتماعي والمتغيرات الوسيطة التي تركز عليها الدراسة، ولكن الراجح أن المجالات الهامة للضبط المعياري تتضمن ما يلي[31] :

1.1.4. الوصول، والتحكم في الموارد المادية : إن المدى الذي تصله النساء في التمتع بالقوة أو الاستقلالية الاقتصادية، في مقابل كونها تابعة اقتصاديا إلى أعضاء آخرين للأسرة،

بالإمكان أن يؤثر على مقدرتهن واستعداداتهن لصناعة القرارات فيما يخص الخصوبة، الوفيات أو الهجرة، أو محفزاتهن فيما يتصل بهذه المخرجات الديموغرافية.[32]

2.1.4.استقلالية اتخاذ القرار وحرية الحركة والتنقل : إن المدى الذي تبلغه النسوة في حرية صناعة القرار حول العوامل التي هي فاصلة في التأثير على الخصوبة، الوفيات، أو الهجرة يمكن أن يكون جد هام على نحو بين بالنسبة لهذه المتغيرات. بالإضافة أيضا، إلى مدى قدرتهن على التحرك بشكل حر، مثلا، من أجل الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية.[33]

3.1.4.المعايير الجنسية والحرية الجنسية للنساء: إن التحكم وضبط حرية النساء متأصل ومتجذر أيضا في المعايير الجنسية، والتي لها علاقة وصلة خاصة بالمحددات القريبة للخصوبة. إن انتباها وتركيزا خاصا على الضبط المعياري للحياة الجنسية للنساء هام جدا إذن.[34]

4.1.4.الحقوق القانونية والأدوار في المجال العام أو العمومي: مع أن المعايير غير الرسمية حول الأدوار المنزلية وحقوق النساء أثار جدلا أكثر أهمية في تحديد السلوكات الفردية التي تؤثر على الخصوبة، الوفيات والهجرة، إلا أنه يمكن للحقوق القانونية للنساء والأدوار العمومية المجازة أو المتوقعة أن يكون لها تأثير أيضا، بالأخص في إقامة الظروف المحلية والوطنية التي تتفاعل مع مؤسسات الجندر في تعيين المخرجات الديموغرافية.[35]

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هنالك العديد من الأطر التحليلية المستخدمة عادة لدراسة مظاهر وأبعاد الجندر نذكر منها، الإطار التحليلي لهارفرد والمعروف أيضا بإطار أدوار الجندر، و(The Moser Gender Planning Framework)، و The Gender Analysis Matrix (GAM))، و(The Women's Empowerment Framework) و(The Social Relations Approach).[36] والتي يسمح الاطلاع عليها بتكوين فكرة واضحة عن ما يغطيه مفهوم مكانة المرأة من أبعاد.

الهوامش:

1.Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, Research report, n° 84-58, University of Michigan, 1984, p 1.

2.Ibid, p 285.

3.Karen Oppenheim Mason, Conceptualizing and Measuring Women's Status, Paper prepared for Session 7, Examining Women's Status Using Data from Demographic Surveys, 1994, Annual Meeting, Population Association of America, Miami, Florida, May 5-7, p 1.

4.Boudon (R) et Bouricaud (F), Dictionnaire critique de la sociologie, Paris, PUF, Deuxième édition, 1986, p 564.

5.Karen Bradley and Diana Khor, Toward an Integration of Theory and Research on the Status of Women, Gender and Society, Vol. 7, No. 3 (Sep., 1993), pp. 347-378.

6.Epstein, T. Scarlett, A social anthropological approach to women's roles and status in developing countries: the domestic cycle. In: Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p 6.

7.Dyson Tim and Mick Moore, On kinship structure, female autonomy, and demographic behavior in India, Population and development Review, March, 1983, p 45.

8.Cain Mead and al, Class, patriarchy and women's work in Bangladesh, Population and development Review, September, 1979, p 406.

9.Dixon Ruth B, Rural women at work: strategies for development in south Asia, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1978, p 6.

10.Safilios-Rothschild, Constontina, A sex and stratification theorical model and its relevance for fertility trends in developing world, pp 189-202, In : C. Holn and R., Machensen, eds., Determinants of fertility trends : Theory Re-Examined (Liège Ordina Edition), 1980, p 192.

11.Karen Oppenheim Mason, Measuring Empowerment: A Social Demographer's View, Workshop on "Measuring Empowerment: Cross-Disciplinary Perspectives", World Bank, Washington, DC, February 4 and 5, 2003, p 1.

12.Hachiro Nishioka, Le statut des japonaises évolue-t-il vraiment ?, In Séminaire CICRED, Sous la direction de Maria Eugenia COSIO-ZAVALA du 24 au 26 février, 1997, Unesco, PARIS, Statut des femmes et dynamiques familiales, p 38.

13.Christine Oppong, Women's roles, Opportunity costs, and fertility, In : Rodolfo A.Bulatao and Ronald D.Lee and others, Determinants if fertility in developing Country: A summary of knowledge, part A, Committee on population and Demography, National Academy Press, Washington D.C, 1983, pp. 439-473.

14.Safilios-Rothschild, Constantina, Female power, autonomy and demographic change in the Third World, pp 117-132, In: R.Anker, M.muvinic and N. H. Youcef, eds., Women's Roles and Population Trends in the Third World, (London: Croom Helm), 1982, p 117.

15.Karen Oppenheim Mason, The Status of Women: Conceptual and Methodological Issues in Demographic Studies, Opcit., p 286.

16.Ibid, p 287.

17.Youcef Nadia H, The interrelationships between the division of labor in household, women's roles and their impact on fertility, pp 173-201, In: Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p 12.

18.Safilios-Rothschild, Opcit., p 193.

19.Caldwell, John C, The mechanisms of demographic change in historical perspective, Population Studies, 35 (March), 1981, p 14.

20.Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Opcit., p 13.

21.Ibid, p 15.

22.Karen Oppenheim Mason, The status of women: conceptual and Methodological Issues in Demographic Studies, Opcit., p 292.

23.Burch, Thomas K, 1983, The impact of forms of families and sexual unions and dissolution of unions on fertility, p 951, In : Karen Oppenheim Mason, The status of women A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p 16.

24.Mason, K. O., Gender and demographic change: What do we know?, in: G.W. Jones et al. (eds) The continuing demographic transition, Oxford, Clarendon Press, 1997, pp. 158-182.

25.Ibid.

26.Melinda Mills, Letizia Mencarini, Maria Letizia Tanturri, Katia Begall, Gender Equity And Fertility Intentions In Italy And The Netherlands, Demographic Research Volume 18, Article 1, Pages 1-26, Published 29 February 2008, p 7.

27.Maria Eugenia Cosío-Zavala, Impact sur la fécondité des changements dans les systèmes de genre. Le cas de l'Amérique latine, Santé de la reproduction et fécondité dans les pays du Sud, LPED- IRD (Ed.) (2007) 104-438.

28.Karen Oppenheim, Conceptualizing and measuring women's status, Second draft: 27 April 1994, Paper prepared for Session 7, Examining Women's Status Using Data from Demographic Surveys, 1994 Annual Meeting, Population Association of America, Miami, Florida, May 5-7, pp 6-7.

29.Ibid.

30.Ibid, p 7.

31.Karen Oppenheim, Conceptualizing and measuring women's status, Opcit., p 8.

32.Ibid.

33.Candida March, Ines Smyth, and Maitrayee Mukhopadhyay, A Guide to Gender-Analysis Frameworks, Oxfam Publishing, London, 1999.

(*) Karen Oppenheim Mason is Associate Professor of Sociology at The University of Michigan and Associate Director for Training at the Population Studies Center.

(*)1.[Religion] Loi hébraïque qui obligeait un homme à épouser la veuve de son frère mort sans descendant mâle.

2. [Ethnologie] Coutume selon laquelle la ou les épouses d'un homme deviennent à sa mort les épouses de son, de ses frères. Le Petit Larousse Copyright © Larousse / VUEF 2001.